العدد (139) - الأحد 20 أيار (مايو) 2012

عناوين النشرة

		رقم الصفحة
	أخبار المجلس الوطني السوري	
1	المجلس الوطني السوري يدعو لبنان للالتزام بالعقوبات على دمشق	3
2	المجلس الوطنى السورى يبحث مع الجامعة تحديد موعد جديد لملتقى المعارضة	4
3	شمس النصر باتت تظهر في الأفق	6
4	تقرير مكتب حقوق الإنسان التابع للمجلس الوطني السوري عن يوم السبت 2012/5/19	6
5	الشيشكلي: المرحلة المقبلة ستشهد تصعيدًا من النظام الذي سيلجأ إلى التفجيرات	9
	عناوين الأخبار	
6	عشرات الشهداء بقصف ريف حماة	10
7	دمشق تسقط مجددا في دوامة شائعات اغتيال أركان النظام	11
8	جنبلاط استنكر مقتل عبد الواحد: للحيلولة دون السقوط في الأفخاخ التي ينصبها النظام السوري	13
9	الناتو لن يتدخل ودمشق تبحث عمل المراقبين	13

10	أسبوع ثقافي للثورة السورية في قطر	14
11	الجبالى: التدخل العسكرى يعقد الأزمة السورية	16
12	مقتل سوري وجرح فتاة أثناء تسللهما إلى لبنان	16
13	نحو 480 لاجىء فلسطيني مقيم في سوريا لجأوا إلى الأردن	17
14	سويسرا تحقق في أرصدة شخصيات مقربة من بشار	18
15	فنانو الجولان يدعمون ثورة سوريا	18
16	توبي كادمان: نعمل لتوثيق جرائم نظام بشار لضمان عملية قضائية مناسبة	20
17	روسيا : نقف مع النظام السوري ونرفض تغييره	25

المجلس الوطني السوري يدعو لبنان للالتزام بالعقوبات على دمشق

أ ف ب (20.5.2012)

دعا المجلس الوطني السوري المعارض السبت السلطات اللبنانية الى الالتزام بالعقوبات العربية والدولية المفروضة على النظام السوري، متهما هذا النظام ب"الاحتيال المالي بالتعاون مح حلفائه في لبنان".

وجاء في بيان صادر عن المجلس الوطني السبت ان "النظام السوري يقوم، إثر العقوبات الدولية المفروضة، عليه باستخدام لبنان وبعض مؤسساته المالية والمصرفية وسيلة للحصول على العملات الصعبة والقيام بعمليات غسيل أموال لثروات عدد من رموز النظام وتهريبها إلى الخارج تحت مسميات متعددة بغية الالتفاف على القيود التي فرضها المجتمع الدولي".

واضاف البيان ان "عمليات الاحتيال المالي والمصرفي التي يقوم بها النظام السوري بالتعاون مع بعض حلفائه في لبنان باتت معروفة، وهي تشكل امتدادا لمحاولات سابقة للافلات من العقوبات المشددة التي فرضتها غالبية دول العالم ومنعت من خلالها النظام من الحصول على الإمدادات الكافية للاستمرار في عمليات قتل المدنيين السوريين والمتظاهرين السلميين".

وطالب المجلس الوطني السوري "حكومة لبنان بالالتزام بالعقوبات التي دعت إليها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدم السماح بعمليات غسيل أموال وتحويلات غير شرعية يقوم بها النظام ومسؤولوه عبر مصارف ومؤسسات مالية لبنانية".

وكانت الولايات المتحدة دعت في العاشر من ايار/مايو الحالي المصارف اللبنانية الى توخي الحذر الفائق حيال الاعمال المالية مع سوريا لمنع النظام السوري من اخفاء الاموال في الخارج.

وقال نائب وزير الخزانة لشؤون مكافحة الارهاب ديفيد كوهين "نريد ان نتأكد قدر الامكان من ان النظام وداعميه وحلفاءه الذين قد يحاولون اخفاء اموالهم لن يتمكنوا من ذلك"، مضيفا "اننا نعمل على الاخص مع القطاع المصرفي اللبناني المرتبط بشكل وثيق بالنظام المصرفي السوري"، مؤكدا ان "احد الامور التي نحرص عليها هو ابداؤهم تيقظا فائقا في مراقبة العمليات المالية مع سوريا".

وكان هذا المسؤول الاميركي زار لبنان في العشرين من اذار/مارس الماضي والتقى عددا من المسؤولين اللبنانيين وناقش معهم في مدى التزام لبنان بالعقوبات المالية المفروضة من واشنطن ودول اخرى على سوريا.

المجلس الوطنى السورى يبحث مع الجامعة تحديد موعد جديد لملتقى المعارضة

اليوم السابع (20.5.2012)

عقد وفد من المجلس الوطنى السورى المعارض اجتماعاً مع المسئولين فى الجامعة العربية، لتحديد موعد جديد لملتقى المعارضة السورية، والذى كان مقرراً عقده يوم 16 من شهر مايو الجارى، وتم تأجيله لموعد لم يحدد بعد.

وأكد الوفد حرص المجلس الوطنى السورى على التنسيق مع جميع أطياف المعارضة السورية، بشأن الخطوات الرامية إلى تحقيق تطلعات الشعب السورى فى الحرية والديمقراطية والعدالة، دون الاستئثار أو الهيمنة على باقى جبهات المعارضة.

وقال الدكتور عبدالباسط سيدا، عضو المكتب التنفيذى للمجلس الوطنى السورى المعارض، إن المجلس لم يقاطع ملتقى المعارضة السورية الذى كان مقرراً له الأربعاء الماضى بالقاهرة، وإنما كان لديه بعض الاستفسارات، وحدث سوء تفاهم عبر عنه المجلس فى بيان له بسبب عدم الالتزام بما تم التوافق عليه فيما يخص الملتقى.

وأضاف أن وجهة نظرنا فى هذا المجال تركز على ضرورة إعطاء المجلس الوطنى الدور الأساسى فى الملتقى، باعتباره وباعتراف قرارات مؤتمر أصدقاء سوريا فى تونس، وأصدقاء سوريا فى إسطنبول أنه ممثل للشعب السورى وللثورة السورية، وبالتالى لابد أن نحافظ على هذا الحق، وقد كانت الجامعة العربية مشاركة فى المؤتمرين، وبالتالى الموافقة على هذا التوجه.

وأرجع سيدا أسباب فشل انعقاد ملتقى المعارضة السورية إلى أن الدعوات وجهت بصورة شخصية، ولم توجه إلى المجلس، ومن هذا المنطلق تم الاعتراض على المشاركة طالما لم توجه لنا الدعوة بصورة رسمية.

وأضاف سيدا "إننا اتفقنا مع المسئولين فى الجامعة العربية على خطوات محددة تمهد لانعقاد الملتقى بوضعية أفضل بكثير، وسيتم مناقشة هذه الخطوات من قبل الجامعة والمكتب التنفيذى للمجلس". ووصف لقاء اليوم بأنه كان إيجابياً، وتم التوصل إلى جملة من المقترحات ستدرسها الجامعة، تمهيداً لانعقاد الملتقى وتحديد موعد له لاحقاً، وفقاً للمناقشات الجارية.

وحذر الدكتور عبدالباسط سيدا، عضو المكتب التنفيذى للمجلس الوطنى السورى المعارض من مخاطر الوضع الراهن فى سوريا.. مضيفاً أن القتل والعنف فى سوريا مستمر، لكن إصرار الشعب متواصل أيضا، حيث وصلنا مع النظام إلى نقطة اللا عودة منذ زمن بعيد، ولن يتراجع الشعب السورى مهما تكلف من تضحيات، خاصة أن السلطة ليس أمامها سوى الحل القمعى.

وقال سيدا، إن وجود المراقبين الدوليين حالياً يسلط الأضواء على الأوضاع المتردية فى سوريا.. مشيراً إلى أنه يدور حديث حول ما إذا كانت خطة عنان قد فشلت أم لا، وهل المطلوب تحديد توقيت إعلان هذا الفشل؟.

وأضاف أن هناك إرادة دولية بالاستمرار فى هذه الخطة، ونحن قد تواصلنا مع جهات عديدة فى هذا المجال، لكن نؤكد أن الاستمرار فى خطة عنان لا يمكن أن يكون على حساب دماء الشعب السورى.

وأشار إلى أن الثورة السورية قامت بناء على وضعية محددة واحتياجات سورية، وسوف يستمر الشعب فى ثورته، سواء كانت مبادرة عنان قائمة أم لا، وما نتمناه هو أن تكون مدخلاً لحل شامل فى سوريا طالما هناك إجماع عربى ودولى عليها.

وشدد على أن الحل الشامل لابد أن يبدأ أولا بتنحى بشار أسد، ولا يمكن الدخول فى أى تفاوض مع النظام وبشار أسد هو رأس هذا النظام.

وردا على سؤال حول الاتهامات الموجهة إلى المجلس الوطنى السورى بالاستئثار بالرؤى، وتهميش مطالب باقى جبهات المعارضة، قال الدكتور عبدالباسط سيدا، عضو المكتب التنفيذى للمجلس الوطنى السورى المعارض "إننا منذ اليوم الأول أكدنا أن المجلس الوطنى هو مشروع وطنى للجميع، وهو منفتح ومتواصل مع الجميع".

كما نصت قرارات مؤتمرات أصدقاء سوريا أن يكون مظلة للجميع، ولا نعنى بذلك أن الكل داخل هذا الجسد التنظيمى، وإنما يمكن التنسيق والحوار المشترك، وهناك رغبة قوية فى التواصل مع الجميع".

وأضاف "لاشك أن وجودنا هنا بالقاهرة والتنسيق مع الجامعة العربية دليل على صدق رغبتنا فى الوصول إلى عمل موحد؛ لأن فى نهاية المطاف المشروع الوطنى الذى نعمل لأجله هو لكل السوريين المشاركين فى المجلس أو من هم خارجه".

وأشار إلى أن المجلس الوطنى السورى بصدد عملية إصلاح وإعادة هيكلة وهناك تراكم نبنى عليه، ونسعى لتجاوز أى خلل، أما النظرة الانقلابية فقد عانينا منها فى سوريا منذ عام 1963، ولسنا من أنصارها.

وشدد سيدا على ضرورة العمل على وقف العنف فى سوريا.. لافتاً إلى أن العنف لايزال متواصلا كما أن الجيش لم يخرج من المدن، كما أن الاعتقال مستمر، وربما تكون وتيرة القتل قد تراجعت نسبيا، ومضيفاً "إننا أوضحنا لمجموعة عنان أن ثورة السوريين لم تقم ليقتل العشرات، بل إنها ثورة للانتقال من نظام الاستبداد إلى نظام يؤمن بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية للجميع". وفى تعليقه على ما تردد عن دخول تنظيم القاعدة على الخط وإلقاء مسئولية التفجيرات بسوريا عليها، علق سيدا بأن هذا الأمر يروج له من قبل النظام السورى.. مضيفا أن الكل يعرف أن 90% من التفجيرات التى كانت تجرى فى العراق كانت بتدبير منه فهو نظام يقول شيئا ويفعل شيئا آخر على الأرض، ومسألة القاعدة هى مجرد ذريعة.

وضم وفد المجلس الوطنى كلا من أعضاء المجلس جبر الشوفى وسدام مراد، حيث عقدوا اجتماعاً مع السيد طلال الأمين، مستشار الأمين العام للجامعة العربية للشئون العربية، للتنسيق بشأن تحديد موعد جديد لملتقى المعارضة السورية.

شمس النصر باتت تظهر في الأفق

بيان (20.5.2012)

المثل الإسباني يقول : إذا كان للنهر خرير فمن المؤكد أن المياه تجري فيه ..

إن أصداء أصوات المقاومة من كتائب الجيش الحر بدأت بالتحليق في أجواء وأحياء العاصمة دمشق ، فمن المؤكد أن سقوط النظام ليس ببعيد.

هل كنا نجرؤ حتى على الشك بقتل رموز النظام من قبل ؟ هل كانت العاصمة دمشق تحلم بأن يصبح ابنائها هم أصحاب المبادرة والإختراق الأمني والعسكري في أشهر احيائها ؟.

ربما أخطأت بعض كتائب المقاومة في تصريحاتها عن أحداث ليلة أمس في دمشق ، لكنها اصابت وصدقت حيث زرعت فينا بذور الأمل بنصر قريب ، وأضحت هي من تتكلم وتبادر والنظام هو من يرد وينفي ، بعد أن كان النظام هو صاحب المبادرة في ميادين الإعلام والمواجهة .

شكراً للجيش السوري الحر ، بوركتم بكل كتائبكم لأنكم نقلتم النظام من ميدان الهجوم والمبادرة إلى ميدان الرد والدفاع عن نفسه لأنه لايملك سوى هذا .

ستبقى نواصيكم للثائرين نور يستضاء ،كأنكم الشمس ضرجها الكبرياء ،أو بدر ردائه الفداء ، لايضيركم أذناب الأسد السفهاء ،هم الأشقياء وأنتم الكرماء.

المكتب الإعلامي

تقرير مكتب حقوق الإنسان التابع للمجلس الوطني السوري عن يوم السبت 2012/5/19

بيان (20.5.2012)

عمليات القتل والدمار وعمليات الاختطاف والاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية والتعذيب والتفجيرات الإرهابية تطال حياة العديد من المواطنين السوريين على يد ميليشيات النظام الجيش والأمن والشبيحة على مرأى ومسمع المراقبين الدوليين.

تلقينا اليوم السبت الواقع 2012/5/19 ببالغ القلق والإدانة والاستنكار أنباء استمرار القتل والتعذيب والاعتقالات التعسفية والاختطاف القسري والتهجير والتفجيرات الإرهابية على أيدي ميليشات النظام وارتكاب الانتهاكات الممنهجة والواسعة النطاق بحق المواطنين السوريين في انتهاك صارخ لحقهم في الحياة وحرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي وعدم

تعرضهم للاعتقال التعسفي والتعذيب والتهجير والتدمير الممنهج لبعض المدن والأحياء وتدمير المنازل وحرقها تعبر عن همجية ووحشية وعنف شديد في مواجهة الاحتجاجات السلمية المشروعة على مرأى ومسمع المراقبين الدوليين، حيث ارتفعت حصيلة الشهداء الذين سقطوا برصاص الأمن والجيش والشبيحة والتفجير الإرهابي الذي افتعله النظام في حي غازي عياش بدير الزور أكثر من ثلاثين شخصاً فضلاً عن عشرات الجرحى عرف منهم:

* **درعا**

يوسف حسن علوو الرباعي، الغارية الغربية

الطفلة تركية عبد الحليم الجاموس، داعل

* **حمص**

محمود الفاضل، القصير

عمار عرابي، القصير

عبد الإله عبد الحفيظ الفاضل، القضير

عبيدة عبد الظاهر نوايا، الجورة

فؤاد غزول، تل الشور

* **إدلب**

فراس عبيد، جسر الشغور

شادي الواوي، جسر الشغور

معن عبد الرحمن المشيش، كفرومة

محمد رزوق، باب الهوا

مصطفى حلاق، جبل الزاوية

عبدو عطا أيوب، الدانا

عبد الجواد ديبان الشيخ، مدايا

* **ريف دمشق**

الطفلة ريم الريحاني، حمورية

خالد غنوم، حمورية

عمران شيخ علي، عسال الورد

عماد صبيح، بلدة حينة

فتحي عجاج، حي جوبر

** **اعتقالات:**

أقدمت مليشيات النظام بحملة اعتقالات تعسفية واسعة النطاق وفي عدة مدن عبر مداهمة المنازل وانتهاك حرمتها عرف منهم:

* **حماة**

الناشط عبد الرزاق درويش، الزكاة

أحمد عبدالكريم مليحان، طيبة الإمام

* **حلب**

الطبيب الجراح أحمد غندور

* **دمشق**

الصيدلانية افين حرسان

إننا في مكتب حقوق الإنسان التابع للمجلس الوطني السوري إذ نتوجه بأحر التعازي لذوي الشهداء مع تمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى والحرية للمعتقلين نُدين ونستنكر بشدة سلوك نظام دمشق في ممارسة العنف والقتل والمجازر والجرائم ضد الإنسانية والاعتقال التعسفي والتعذيب المنهج والاغتصاب والتهجير والاختطاف القسري والتدمير المنهج للأحياء والمدن، ونُدين بشدة سلسلة التفجيرات الإرهابية التي يفتعلها النظام والتي كان آخرها اليوم في حي غازي عياش بدير الزورفي مواجهة التحركات السلمية والمطالب المشروعة للشعب السوري بالتعبير عن إرادته الحرة وحقه المشروع في إسقاط نظام القتل والإجرام

المغتصب للشرعية. ونتوجه لمنظمات حقوق الإنسان ومجلس الأمن الدولي للعمل فوراً عبر ممارسة الضغوط على نظام دمشق من أجل:

– إيجاد وسائل وآليات فعالة لتنفيذ مبادرة المبعوث الدولي كوفي عنان وإجبار النظام على الالتزام بها وزيادة عدد المراقبين الدوليين وتزويدهم بكافة الوسائل لتنفيذ مهمتهم ومواجهة عدم التزام النظام بالمبادرة بقرارات أكثر قوةً وحسماً تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو العمل على سحب المراقبين وإعلان إفشال النظام لمهمة المراقبين وعدم التزامه بالخطة الدولية.

مكتب حقوق الإنسان التابع للمجلس الوطني السوري

الشيشكلي: المرحلة المقبلة ستشهد تصعيدًا من النظام الذي سيلجأ إلى التفجيرات

الشرق الأوسط (20.5.2012)

إعتبر عضو "المجلس الوطني السوري"، أديب الشيشكلي، أنَّ "المرحلة القادمة ستشهد تصعيدًا لأنه كلما إقتربت نهاية النظام السوري ستكون رد فعله العسكرية أشد وأعنف وستكون عصاباته أكثر بطشا، وسيعتمد أسلوب التفجيرات مستعينًا بأطراف من خارج سوريا".

الشيشكلي، وفي حديث لصحيفة "الشرق الأوسط"، قال: "خير دليل على ذلك ما تشهده المناطق السورية في الأيام القليلة الماضية، عاد (النظام) ليحاول السيطرة عسكريًا وأمنيًا ضاربًا بعرض الحائط مهمة (مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي) أنان والمراقبين"، لافتًا إلى أنَّ "النظام السوري، أصبح يتصرف بمنطق "علي وعلى أعدائي"، بعدما شعر بأن زمام الأمور فلت من يده، والدليل على ذلك زيادة وتيرة الانشقاقات بأعداد كبيرة وعلى مستويات عالية ومع أسلحة ودبابات".

عشرات الشهداء بقصف ريف حماة

وكالات (20.5.2012)

أفادت الهيئة العامة للثورة السورية بسقوط 63 قتيلا الأحد، معظمهم نتيجة قصف قوات النظام لمدينة صوران بريف حماة وسط البلاد، في حين شهدت مناطق أخرى بينها العاصمة السورية اشتباكات بين الجيشين النظامي والحر، وتعرضت مدن وبلدات لحصار وقصف أوقع ضحايا مدنيين، وسط استمرار المظاهرات المطالبة بإسقاط نظام الرئيس بشار أسد.

وقالت الهيئة إن بين القتلى سيدة وطفلين ورقيبين وثلاثة جنود منشقين وثلاثة قتلى تحت التعذيب، مشيرة إلى سقوط 41 قتيلا في ريف حماة، منهم 39 جراء قصف الدبابات لمدينة صوران. كما قتل ثمانية أشخاص في مدينة حمص وريفها، وستة في إدلب، وثلاثة في درعا، واثنان في دوما بريف دمشق، واثنان في دير الزور.

وأشارت الهيئة إلى استمرار القصف العنيف والعشوائي من قوات النظام لمدينة صوران بالدبابات والرشاشات الثقيلة، وسط توقعات بارتفاع عدد القتلى نتيجة خطورة الإصابات، حيث وثقت الهيئة أكثر من خمسين جريحا. كما أشارت إلى عمليات إعدام ميداني.

ومن جانبه اتهم المرصد السوري لحقوق الإنسان النظام السوري بارتكاب "مجزرة" في صوران، مشيرا إلى أن بين القتلى أطفالا، مطالبا المراقبين الدوليين بالتوجه إلى المدينة.

وتحدثت لجان التنسيق المحلية عن قصف مدفعية الجيش النظامي لعدة مناطق محيطة بمدينة القصير بريف حمص وعدة قرى حدودية بالدبابات والهاون. كما أشارت الهيئة العامة للثورة إلى تعرض حي دير بعلبة بحمص للاقتحام وسط إطلاق نار وسماع دوي انفجارات.

كما أشارت الهيئة إلى تجدد القصف العنيف بالصواريخ وقذائف الهاون على مدينة الرستن بحمص بعد خروج المراقبين منها، وسقوط ثلاثة جرحى نتيجة إطلاق النار من قوات الأمن لتفريق مظاهرة مسائية في حي الصاخور بمدينة حلب.

وتعرضت مدينة دوما بريف دمشق لقصف بقذائف الهاون والدبابات أوقع عشرات الجرحى، وفق الهيئة العامة للثورة. وأشار المصدر نفسه إلى قصف قوات النظام لمدينتيْ سقبا وعربين، واقتحام بلدتيْ حمورية وجديدة عرطوز بريف دمشق وشن حملة مداهمات واعتقالات عشوائية، وأطلقت قوات النظام الرصاص لتفريق مظاهرة حاشدة في بلدة بيت تيما بريف دمشق.

وأفاد ناشطون بوقوع اشتباكات عنيفة بين الجيشين الحر والنظامي في حرستا بريف العاصمة، واقتحام القوات النظامية بلدات تسيل وعدوان وجاسم بمحافظة درعا جنوبي البلاد، وسط إطلاق نار وسماع دوي انفجارات.

وفي إدلب أفاد ناشطون باقتحام بلدة إحسم بجبل الزاوية وقرية عين لاروز، كما حصل انشقاق لعناصر من قوات الأمن وقعت بعده اشتباكات في بلدة منبج بحلب، حيث تم نشر عدد من القناصين على أسطح المباني وفرضت قوات الأمن حظرا على التجوال في البلدة.

وشهدت أيضا بلدة الطبقة في دير الزور وقرى باللاذقية وبانياس الساحليتين وجامعة حلب والمحطة بدرعا حملات أمنية واعتقالات.

يتزامن ذلك مع خروج مظاهرات الأحد في عدد من المدن والبلدات –وفق ما أفاد به ناشطون– بينها العاصمة دمشق، حيث أفاد مجلس قيادة الثورة هناك بخروج مظاهرات في أحياء العسالي والميدان ونهر عيشة.

وبثت مواقع الثورة على الإنترنت صورا لمظاهرتين في درعا جدد فيهما المتظاهرون مطالبتهم برحيل النظام ودعم الجيش الحر. كما بثت صورا لمظاهرات في بلديّ حاس وكفر دريان بإدلب للمطالبة بإسقاط نظام بشار.

وفي تطور متصل بالتدهور الأمني، قالت وكالة رويترز إن قنبلة انفجرت بمدينة دوما بريف دمشق على بعد 150 مترا من قافلة أممية تقل رئيس بعثة المراقبين الدوليين الجنرال روبرت مود، ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون عمليات حفظ السلام هيرفيه لادسوس، لكن وكالة الصحافة الفرنسية أشارت إلى سقوط قذيفة صاروخية (آر بي جي) على مسافة عشرة أمتار من مجموعة من المراقبين بدوما دون إصابات. وفي تفاصيل الحادث، أفاد مراسل رويترز بأنه تم إيقاف سيارة الجنرال مود عند نقطة تفتيش تابعة للجيش النظامي، وجرى تفجير القنبلة في شارع قريب من ذلك، وغادرت القافلة المكان.

وقال مصدر أمني في دوما لرويترز إن اشتباكات وقعت في وقت سابق من اليوم، وإن من وصفهم بالمسلحين أصابوا 29 من أفراد قوات الأمن، في حين أشارت الهيئة العامة للثورة إلى وقوع انفجار على مقربة من المراقبين أوقع ثلاثين جريحا من المدنيين دون إصابات بين المراقبين.

دمشق تسقط مجددا في دوامة شائعات اغتيال أركان النظام

الشرق الأوسط (20.5.2012)

بينما نفى مصدر رسمي المعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام حول «اغتيال عدد من المسؤولين السياسيين والأمنيين» السوريين، وقال إن هذا الخبر «عار عن الصحة تماما»، وإن الذين ذكرت أسماؤهم «على رأس عملهم»؛ وصفت مصادر قيادية في الجيش السوري الحر تلك المعلومات بـ«المعلومات المسربة غير الدقيقة»، مشددة في اتصال مع «الشرق الأوسط» على أن «قيادة الجيش الحر لم تعلن شيئا من هذا القبيل ولا تملك معطيات مؤكدة في هذا الخصوص».

وكان السوريون قد انشغلوا الليلة قبل الماضية بشائعات سرت بسرعة عبر صفحات التواصل الاجتماعي قبل أن تأخذ طريقها إلى القنوات الإخبارية العربية، عن استنفار وانتشار أمني غير عادي وسط العاصمة وإغلاق الطرق في محيط مشفى الشامي، تلته شائعة عن مقتل عدد من كبار المسؤولين السوريين في عملية نفذتها ما تسمى بـ«كتيبة الصحابة»، واستهدفت «خلية إدارة الأزمة» في سوريا، والتي تضم عددا من كبار قادة الدولة في الحكومة والأجهزة الأمنية والجيش.

وتبع ذلك قيام بعض القنوات الإخبارية العربية ببث مقطع فيديو يظهر فيه شخص عسكري يقرأ من شاشة كومبيوتر محمول بيانا باسم «كتيبة الصحابة»، مقدما نفسه باسم «الملازم أول محمد أحمد تقية، أحد القادة الميدانيين لـ(كتائب الصحابة) في دمشق وريفها». وقال إن سرية «المهام الخاصة» التابعة لـ«كتائب الصحابة» قامت بعملية «أمنية متقنة، وقامت على مدى شهرين بمراقبة أشخاص ما يسمى (خلية إدارة الأزمة في سوريا)، وقام أحد أبطالنا في المكان بعملية أمنية متقنة، وقام بقتلهم بطريقة معينة أتحفظ على ذكرها الآن».

وأكد المتحدث أنه «تم قتل كل من آصف شوكت صهر عائلة أسد مدير المخابرات العامة، ومحمد الشعار وزير الداخلية، وداود راجحة وزير الدفاع، وحسن تركماني رئيس الخلية ونائب فاروق الشرع، واللواء هشام بختيار رئيس فرع الأمن القومي، ومحمد سعيد بخيتان الأمين القطري المساعد».

وقال الناطق الإعلامي: «أتحدى النظام السوري أن يظهر أحدا من أفراد خلية الأزمة على وسائل الإعلام».. وأكد خالد الحبوس، رئيس المجلس العسكري في دمشق وريفها، الخبر عبر تسجيل مصور بث عبر وسائل الإعلام.وقد نفى التلفزيون الرسمي السوري النبأ بالكامل، ونقلت عن العماد حسن توركماني، معاون نائب رئيس الجمهورية، أن «ما تناقلته قناتا (الجزيرة) و(العربية) عار عن الصحة تماما، وهو منتهى الإفلاس والتضليل الإعلامي»، وكذلك قال وزير الداخلية محمد ابراهيم الشعار.

من جهته، اعتبر ضابط قيادي في الجيش الحر، فضل عدم الكشف عن اسمه، أن التصريح الذي أدلى به رئيس المجلس العسكري للمعارضين في دمشق وريفها هو «تصريح خاطئ»، ملمحا إلى حصول عملية نوعية في دمشق، رافضا الحديث عنها أو عن تفاصيلها قبل امتلاك كل المعلومات اللازمة.

بينما حذر ناشطون من مغبة تصديق تلك الشائعات، «إن مقتل كل هؤلاء لا يمكن أن يتم إلا بعملية عسكرية للناتو!»، بينما اعتبر ناشط آخر من دمشق أن تلك الشائعات «تبثها الأجهزة الأمنية للنظام لغرضين: إما عملية اختراق إلكتروني لتتبع الناشطين – عبر رابط الخبر – وإما ضمن عملية التمييع الإعلامي وخلط الأوراق عبر توريط القنوات الإخبارية العربية ببث أنباء كاذبة تطعن بمهنيتها ومصداقيتها، وبشكل يخلط الأوراق ويجعل الأمر ملتبسا على المشاهد السوري».

يشار إلى أن شائعة أخرى سرت يوم الخميس الماضي عن مقتل ماهر أسد، على يد أحد مرافقيه بثلاثين رصاصة، أدخل بعدها إلى مشفى حيث مكث هناك خمسة عشر يوما قبل أن يفارق الحياة. وسرعان ما كذب ناشطون هذه الشائعة، ووجهوا تحذيرات من فتح أي رابط على شبكة الإنترنت يحمل عنوان مقتل ماهر أسد، وجاء بالتحذير أن هذا العنوان يحمل رابطا لسرقة حسابات الناشطين على موقعي «فيس بوك» و«يوتيوب».

جنبلاط استنكر مقتل عبد الواحد: للحيلولة دون السقوط في الأفخاخ التي ينصبها النظام السوري

لبنان الآن (20.5.2012)

استنكر رئيس الحزب "التقدمي الإشتراكي" النائب وليد جنبلاط في الإتصال الهاتفي الذي أجراه مع الرئيس سعد الحريري "مقتل الشيخ احمد عبد الواحد ومرافقه في عكار (على حاجز الجيش في بلدة الكويخات بعكار صباح اليوم)"، مذكراً إياه بـ"المواقف الوطنية المشرفة التي اتخذها الحريري عندما واجه الجيش اللبناني عصابات "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد (عام 2008) واحتضانه للمؤسسة العسكرية في تلك الحرب".

وإذ اعتبر أن "موقف الحريري الداعم للجيش يصب في اطار مشروعهما المشترك أي مشروع الدولة"، ناشد جنبلاط أهالي عكار "للتحلي باليقظة والمسؤولية العالية ازاء هذا الحادث المستنكر للحيلولة دون السقوط في الافخاخ التي ينصبها النظام السوري"، داعياً الى "التحقيق الفوري في هذا الحادث لمحاسبة المسؤولين عنه أسوة بما قام (رئيس الجمهورية) العماد ميشال سليمان عندما كان قائداً للجيش خلال وقوع أحداث الشياح في 20 ايار 2012".

الناتو لن يتدخل ودمشق تبحث عمل المراقبين

وكالات (20.5.2012)

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) إن الحلف ليس لديه أي نية للتدخل عسكريا في سوريا، في حين اعتبر الأمين العام للجامعة العربية أن القتل والعنف الذي يجري أمر غير مقبول. تأتي هذه التصريحات في وقت بحث فيه وزير الخارجية السوري في دمشق مع معاون الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام عمل بعثة المراقبين الدوليين في البلاد والحاجات اللوجستية للبعثة الأممية.

وفي مقابلة مع الجزيرة على هامش قمة الناتو في شيكاغو الأميركية، حث أندرس فوغ راسموسن القيادة السورية على الالتزام بخطة مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي أنان.

ومن ناحيته، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي إن القتل والعنف الذي يجري في سوريا أمر غير قبول. ودعا من الخرطوم إلى وقف العنف لتنفيذ المبادرة العربية، مشيراً إلى أن الحل السياسي لا يمكن أن يتم في مثل هذه الظروف التي تشهدها الأراضي السورية.

في غضون ذلك، بحث وزير الخارجية السوري وليد المعلم اليوم عمل بعثة المراقبين الدوليين في البلاد وزيارة أنان المرتقبة نهاية الشهر الجاري لدمشق، مع وفد أممي برئاسة معاون الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام هيرفيه لادسوس.

وفي رد على سؤال لوكالة الصحافة الفرنسية حول مدى نجاح مهمة المراقبين رغم الاختراقات التي يشهدها وقف إطلاق النار، أعرب لادسوس عن تفاؤله قائلا "لقد حدث انحسار واضح في أعمال العنف مع وجود المراقبين"، لافتا إلى أنه لتحقيق وقف كامل لأعمال العنف "لا بد من إبداء أقصى درجات ضبط النفس من كلا الطرفين ومن جميع الأطراف".

وأشار رئيس بعثة المراقبين الجنرال روبرت مود –الذي رافق لادسوس في جولته– إلى أن عمل البعثة تركز في الأيام الخمسة الأخيرة على استقبال المراقبين الجدد، موضحا أن ما بين 30 و40 مراقبا جديدا يصلون يوميا.

وأضاف "التقرير الذي تلقيته من جميع الأماكن اليوم أنه كان يوما هادئا بشكل عام، لكن لا يمكن لـ300 مراقب أن يكونوا في كل مكان، ونحن نعول على كل من له مصلحة داخل وخارج سوريا للقيام بخيار أخلاقي والاستمرار في هذا الاتجاه الجيد".

وأشار مود إلى أن الـ260 مراقبا المنتشرين في عدد من المناطق السورية والمتحدرين من 60 دولة سيقومون بمراقبة الأوضاع والتحقق منها، وإرسال تقارير عنها لتكون بمثابة "الصوت الذي يبلغ عن الحقائق على الأرض".

أسبوع ثقافي للثورة السورية في قطر

الجزيرة نت (20.5.2012)

يجتمع في الدوحة أول يونيو/حزيران المقبل عشرات من الكتاب والفنانين السوريين، لإطلاق فعاليات مهرجان "وطن يتفتح في الحرّية"، هو الأضخم من نوعه من حيث تعدد الفعاليات وعدد الحضور، سواء من المثقفين السورين أو من يؤازرهم من المثقفين العرب.

وأسس المهرجان الذي يستمر ثمانية أيام، هيئة "مثقفون من أجل سورية" ويترأسها المفكر العربي عزمي بشارة ومن بين أعضائها القاص زكريا تامر، والشاعر أحمد فؤاد نجم، ورسّام الكاريكاتير علي فرزات، والروائي إلياس خوري، والشاعر عبد العزيز المقالح، والشاعر أمجد ناصر والإعلامي علي الظفيري، والموسيقي نصير شمة، والروائي طالب الرفاعي.

وسيقام المهرجان الذي تستضيفه وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية في الحي الثقافي (كتارا)، حيث تقدم معارض تشكيلية وصورية ومعرض كاريكاتير للفنان علي فرزات ومعرض رسوم أطفال يقدم لوحات رسمها أطفال من داخل سورية.

كما سيشهد المهرجان أمسيات أدبية وثقافية يحييها أدباء سوريون، وندوة تحاول الإجابة عن أسئلة مثل لماذا انقسم المثقفون السوريون تجاه الثورة في سورية؟ ولماذا عاداها بعضهم ووقف في صف النظام واعتبرها مؤامرة خارجية؟ وهل فاجأت الثورة النخبة المثقفة؟

بالإضافة إلى ذلك ستعقد محاضرات وأفلام من بينها ثلاثة للمخرج الراحل عمر أميرلاي، وصور ووثائق عن الانتهاكات التي تعرضت لها المواقع الأثرية، وعروض مسرحية.

وسيقدم عدد من المغنين والموسيقيين السوريين والعرب حفلات على مدار الأيام الثمانية، وتقام في الإطار سوق خيرية تضم تذكارات عن الثورة السورية ومشغولات يدوية، ومعرض مطبوعات يشتمل على قصص لمجموعة من الناشطين واحتفاء بكتاب "طبائع الاستبداد" لعبد الرحمن الكواكبي. * في سبيل الحرية

وعن هذا الحدث قالت المديرة التنفيذية للمهرجان إيلاف ياسين إن "التظاهرة إذ تجمع للمرة الأولى هذا العدد الكبير من المشتغلين بالشأن الثقافي والفني المعارض للاستبداد، تنأى بنفسها عن أي تحزّب أو ارتهان لأي جهة باستثناء الحرية، التي يبذل السوريون دماءهم وحياتهم رخيصة في سبيل نيلها".

في حين رأت الشاعرة السورية رشا عمران أن العدد الكبير من المثقفين الذي يشاركون يقدم رسالة مهمّة للمجتمع الدولي الذي يشيع فيه أنها مجرد احتجاجات طائفية. والحال أن التظاهرة الضخمة تقدم وجه الثورة الحقيقي التي يشارك فيها كل أطياف الشعب.

واعتبرت عمران –في حديثها للجزيرة نت من محل إقامتها في القاهرة– أن الإبداع يلعب دورًا كبيرًا في الحراك الشعبي هناك، مما يجعله شبيهًا بكرنفال يحتفي بالحرية، يمتزج فيه الغناء والموسيقى والرقص والشعر والفن التشكيلي، وإبداعات الغرافيتي على الجدران.

وأشارت إلى أن المثقفين جزء من حركة الثورة اليومية، سواء الذين هم خارج سورية، أو الذين يرزحون في القيد داخل البلاد.

يشار إلى أن هيئة "مثقفون من أجل سورية" تعتزم تعميم هذه التظاهرة بالتعاون مع الجهات الثقافية والفنية في الوطن العربي، بما تقول إنه "دعم ثورة الشعب السوري ونضاله من أجل الحرية والكرامة وإقامة نظام ديمقراطي".

الجبالى: التدخل العسكرى يعقد الأزمة السورية

عكاظ (20.5.2012)

أكد رئيس الوزراء التونسى حمادى الجبالى أن بلاده وقفت مع الشعب السورى، لأنه يريد الديمقراطية والحرية، مشيرا إلى أن الثورة التونسية فرضت بما لا يدع مجالا للشك الوقوف إلى جانب الثورة السورية المطالبة بالحرية والكرامة.

وأوضح رئيس الوزراء التونسى أن التدخل العسكرى الدولى فى سوريا من أجل وضع حد للمجازر سيعقد المسألة ودخول الجيوش إلى مناطق حرجة ليس بالأمر الهين، وله عواقب كبيرة وفى المقابل نحن نؤكد أن الديكتاتوريات لا تسقط فى البيانات.

مقتل سوري وجرح فتاة أثناء تسللهما إلى لبنان

وكالات (20.5.2012)

قتل النازح السوري سليمان العيداوي، وجرحت نازحة تبلغ من العمر 16 عاما، حين أطلقت عناصر أمنية سورية تابعة للنظام النار عليهما أثناء محاولتهما التسلل من الأراضي السورية إلى منطقة وادي خالد الحدودية في شمال لبنان.

وقالت مصادر ميدانية لـ«الشرق الأوسط» إن الحادثة «وقعت في التاسعة مساء أول من أمس، مقابل بلدة المقيبلة الواقعة على بعد كيلومتر من الحدود السورية»، مؤكدة أن إصابة العيداوي والفتاة التي كانت ترافقه «تمت داخل الأراضي اللبنانية على مسافة مائة وخمسين مترا من النهر الكبير».

وفي تفاصيل الحادث، أشارت المصادر عينها إلى أن مجموعة من السوريين نجحت باجتياز المعبر غير الشرعي من الأراضي السورية إلى الأراضي اللبنانية، «غير أن حاجزا متنقلا تابعا للجيش النظامي السوري، كشف أمرهم، فأطلق النار باتجاههم، مما أدى إلى إصابة العيداوي بطلق ناري أسفر عن مقتله، وإصابة الفتاة بقدمها، مما استدعى نقلها إلى مستشفى السلام في منطقة القبيات». أما باقي النازحين، فقد نجحوا بالوصول إلى الأراضي اللبنانية، ولم يُعرف عددهم بالتحديد.

ولفتت المصادر إلى أن العيداوي، نجح أكثر من مرة في إيصال نازحين سوريين من قرى تابعة لمحافظة حمص إلى الأراضي اللبنانية عبر معبر الريداني، وهو معبر مائي غير شرعي، ويتوجب على المارين عبره قطع النهر الكبير، وقد بات هذا المعبر مكشوفا للقوات الأمنية السورية التي أطلقت النار أكثر من مرة على العابرين منه إلى وادي خالد.ويقيم العيداوي، بحسب المصادر، منذ فترة «لدى عمته في قرية الهيشة اللبنانية، علما أنه يتحدر من قرية العرموطة الواقعة ضمن قرى ريف حمص»، مشيرة إلى أنه دُفن أمس في قرية الهيشة، وسُلّمت دراجته النارية التي كان يستخدمها للمرور إلى الداخل السوري، إلى قوى الأمن الداخلي اللبناني.

ونُقلت النازحة السورية المصابة في الحادث (مواليد عام 1995)، إلى مستشفى السلام في القبيات حيث تلقت العلاج اللازم، وسجلت إفادتها لقوى الأمن اللبنانية. وقال شهود عيان لـ«الشرق الأوسط» إن النازحة المصابة «كانت ثيابها مبللة بالماء جراء عبورها النهر، لكن إصابتها بسيطة».

وتخضع المعابر غير الشرعية بين قرى ريف حمص ومناطق شمال لبنان لمراقبة دقيقة من قوات الأمن السورية التي تطلق النار على السوريين الذين يحاولون التسلل عبرها إلى الأراضي اللبنانية، كما تعمل القوات النظامية على ضبط الحدود بشكل كثيف، منعا للتسلل إلى داخل الأراضي السورية، في محاولة لتقييد تهريب السلاح إلى الداخل السوري.

وتعرضت القرى اللبنانية الشمالية عدة مرات إلى إطلاق نار من الجانب السوري، مما أدى إلى إصابة لبنانيين ونازحين سوريين، وأجبرت تلك الأحداث كثيرين على النزوح داخل الأراضي اللبنانية هربا من إطلاق النار المتكرر.

نحو 480 لاجىء فلسطيني مقيم في سوريا لجأوا إلى الأردن

أ ف ب (20.5.2012)

أعلنت الناطقة الاعلامية باسم في وكالة "غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – اونروا" انوار أبو سكينة في الاردن أنَّ "نحو 480 من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا لجأوا إلى الأردن منذ اندلاع الاحداث في سوريا منتصف آذار من العام الماضي".

أبو سكينة، وفي حديث لوكالة "فرانس برس"، قالت: "هؤلاء هم الذين جاؤا إلى مكاتبنا طلبًا للخدمات ولدينا معلومات كاملة عنهم واسماءهم ومتى جاءوا وكيف هي أوضاعهم حاليًا"، مُشيرةً إلى أنَّ "هناك أعدادًا أخرى لا تأتي الينا".

وأوضحت أبو سكينة أنَّ "نصف هؤلاء اللاجئين يعيشون في محافظة اربد (89 كلم شمال) و116 شخصًا خصوصًا العائلات في سكن "سايبر ستي" الحكومي قرب الرمثا (89 كلم شمال) اما الباقون فهم موزعين بين عمان والزرقاء (23 كلم شمال شرق)".

وتابعت "حسب معلوماتي، فان الذين دخلوا المملكة بصورة قانونية سواء كانوا سوريين أو لاجئين فلسطينيين يمكنهم التجول في المدن الاردنية، أما الذين دخلوا بصورة غير قانونية فيتم استضافتهم في سايبر ستي".

وأكدت أنَّ "اللاجئين الموجودين خارج +سايبر ستي+ نقدم لهم معونات نقدية مرة واحدة تتراوح ما بين 200 و600 دينار (مابين 300 و900 دولار)". وأضافت "أما الاسر المحتاجة فنعطيهم معونات نقدية وغذائية كل ثلاثة اشهر مثل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الاردن".

سويسرا تحقق في أرصدة شخصيات مقربة من بشار

رويترز (20.5.2012)

قال المدعي العام في سويسرا أمس إنه فتح تحقيقاً جنائياً ضد مواطنين سوريين للاشتباه في تورطهم في غسل أموال.

وذكرت جانيت بالمر الناطقة باسم المدعي العام أن السلطات السويسرية تلقت تقارير من وكالة مكافحة غسل الأموال تتعلق بسورية وليبيا لكنها لم تقدم تفاصيل محددة.

وسنت سويسرا التي تحرص على تعزيز الجهود لتغيير صورتها كملاذ للأموال غير المشروعة قوانين صارمة في السنوات القليلة الماضية تخص غسل الأموال.

وذكرت صحيفة «ان.زد.زد ام زونتاج» السويسرية امس إنه بالنسبة الى سورية تتعلق التحقيقات بأرصدة يفترض أنها تخص شخصيات مقربة من الرئيس السوري بشار أسد مودعة في بنوك بغرب سويسرا.

وأضافت أنه لم تتضح هوية الشخص او قيمة المبلغ قيد التحقيق أو ما إذا كان تم تجميد أي حسابات.

وشهدت تدفقات الأموال المريبة التي رصدتها السلطات السويسرية ارتفاعاً قياسياً إذ تجاوزت ثلاثة بلايين فرنك سويسري (3.21 بليون دولار) في 2011 ويرجع ذلك جزئياً إلى أثرياء من منطقة شمال أفريقيا سعوا الى تحويل أموال الى سويسرا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي.

وجمدت سويسرا 50 مليون فرنك (53 مليون دولار) من أموال تخص بشار ومسؤولين كباراً آخرين. والعام الماضي جمد الادعاء السويسري نحو ثلاثة ملايين يورو أودعها في بنك بجنيف حافظ مخلوف ابن خال بشار للاشتباه في غسل أموال.

وأفرج عن المبلغ بعد طلب استئناف قدمه مخلوف قال فيه إن الايداع سبق عقوبات فرضتها سويسرا في أيار (مايو) الماضي بسبب الحملة التي تشنها الحكومة السورية ضد الانتفاضة على حكم بشار.

فنانو الجولان يدعمون ثورة سوريا

الجزيرة نت (20.5.2012)

انحاز غالبية فناني الجولان المحتل إلى جانب ثورة الشعب السوري، وحسموا –من خلال موقفهم هذا– الضبابية وغياب الشفافية في تعاطي الفنان السوري مع قضايا شعبه، وضرورة توظيف الفن لنصرة الثورة، وشددوا على الأهمية الرمزية لموقف الفنان من نظام سياسي دكتاتوري وقمعي، ودعمه لتطلع الشعب للحرية واستعادة الكرامة وإعادة القيمة للمواطن.

وتجند مركز "فاتح المدرس" للفنون إلى جانب ثورة الشعب، من خلال احتضانه لمعرض "قربنا يا حرية" لرسام الكاريكاتير علي فرزات الذي كان ضحية لبطش النظام، وكسرت أصابعه لكونه وظف فنه وانحاز برسوماته إلى الشعب وتطلعاته.

واختار المركز هذا المعرض ليجدد فعالياتهوأنشطته الثقافية التي غابت منذ اندلا ع الثورة بسبب التباين في المواقف حول الثورة والنظام، وانعكاس الحالة السورية على المشهد العام بالجولان.

وعكست لوحات الفنان فرزات الحالة الإنسانية في سوريا ومشهد الحاكم المستبد ومعاني الإصلاح التي يروج لها نظام الرئيس بشار أسد، والمتلخصة في قمع الشعب و"إصلاحه" من خلال الفتك به واستباحة دمائه للقضاء على ثورته سبيلا للبقاء في الحكم.

وسعى مركز "فاتح المدرس" من خلال أنشطته للمساهمة –كغيره من الفعاليات الفنية والثقافية في الجولان– لملء الفراغ في الواقع الثقافي والفني والاجتماعي الذي أفرزه الاحتلال، إلى جانب إيجاد البدائل لمشاريع التنمية البشرية في مجاليْ الثقافة والفن من خلال التعبير عن المأساة والمعاناة، وكذلك بناء حلم وغرس الأمل لدى المواطن الجولاني للتحرر ولمّ شمل الوطن.

ويقول الفنان التشكيلي وائل طربيه للجزيرة نت إن الفنانين في الجولان بانحيازهم لثورة الشعب يؤدون دورهم التاريخي، لكون الحالة الثقافية تعبر عن بعد سياسي في نهاية المطاف، فالمعارض الفنية ليست بمثابة عمل تعبوي لكون الثورة قائمة ومتواصلة، وبالتالي فصوت الفنان وموقفه يمنحها الزخم ويدعم صمودها حتى تحقيق أهدافها.

ووصف دور الفنان السوري في الأحداث الجارية في سوريا بـ"الاستثنائي"، بسبب امتداد الثورة لزمن طويل قياسا بثورتيْ مصر وتونس، مشددا على أهمية دور الفنان ميدانيا وسلميا رغم تعرضه للقمع والتنكيل.

فالفن يتعرض –بحسب طربيه– للمساءلة، و"نشهد عملية فرز في أواسط الفنانين بانحياز قسم كبير منهم للشعب، رغم أننا نتحدث عن نظام شمولي دأب على توظيف الفنان ليكون أداة أساسية للتحكم والسيطرة على الشعب".

وتوضح الفنانة التشكيلية رندا بداح أن الحياة الفنية والثقافية بالجولان ساهمت في تجذر وإبداع الفن التشكيلي والنحت والرسم والثقافة العامة والموسيقى والمسرح، وكان لصدمة الاحتلال عام 1967 وما خلفته من شتات ولجوء دور كبير في التفرد والتميز، وفق روية شمولية وعامة لمعنى ودلالات الفن الحر والمنفتح، وتأسيس حركة ثقافية فنية تربط المشهد الفني بالوطن الأم.

وتضيف بداح أن هذه الحالة الفنية –التي قاومت المحتل وعززت صمود المواطن في الجولان–عكست "التفاعل المباشر لفناني الجولان مع نبض الشعب ومطالبه بالحرية، فالثورة ساهمت في تحطيم حالة الخوف التي عاشها الفنان السوري الذي كان وأعماله وأنشطته الثقافية تحت رقابة النظام والمخابرات".

وخلصت بداح إلى أن الفنان الحقيقي "هو من يتماثل مع معاناة وآلام شعبه ويقف إلى جانبه خاصة في المراحل الحاسمة، فارتهان الفن للنظام يخلق الضبابية في المواقف..، وعلى الرغم من كسر حاجز الخوف والصمت فإن الفنان لم يأخذ حتى اللحظة الدور الريادي والمؤثر" المنوط به.

توبي كادمان: نعمل لتوثيق جرائم نظام بشار لضمان عملية قضائية مناسبة

الحياة (20.5.2012)

حاورت "الحياة" المحامي البريطاني توبي كادمان المكلف الملف السوري لحقوق الإنسان وتمثيل ضحايا الانتهاكات من قبل "الهيئة السورية للتدخل السريع في واشنطن العاصمة" (http://www.syrianemergencytasforce.org). وكادمان مختص في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان، وعضو مكتب القانون الجنائي في المحكمة الدولية في لاهاي (http://www.internationallawbureau.com) وعمل على ملفات جرائم الحرب في محكمة يوغوسلافيا وبنغلادش وغيرهما.

منذ الشهر الثاني لانطلاق الثورة السورية دأب ناشطون على توثيق الانتهاكات ضد المدنيين والمعتقلين بكثير من الحماسة وقليل من الحرفية والخبرة التقنية. في ذلك الوقت لم يكن التوثيق إلا جزءاً من النشاط الثوري الرامي إلى فضح وحشية النظام للرأي العام العالمي كسباً للتعاطف والتأييد. أما وقد تصاعدت حدة العنف، واتخذ التنكيل وانتهاك حقوق الإنسان منحى ممنهجاً، بات التوثيق خطوة أولى باتجاه المحاسبة القضائية وضمان عدم الإفلات من العقاب. وهو ما ترجم في دعوات وضغوط لإحالة الملف السوري أمام القضاء الدولي وارتفاع احتمالات إنشاء محكمة دولية خاصة بسورية. لكن سير القضاء بطيء كما هو معلوم، والعمليات العسكرية لم تنتهِ لتبدأ هيئات التحقيق الدولية والمنظمات الخارجية عملها في جمع الأدلة وبناء ملف جنائي متماسك. فالنزيف مستمر ومعه الاعتقال والترويع والاغتصاب والتصفيات الجماعية وغيرها، فتم الاعتماد على الناشطين في الداخل، الذين تلقوا تدريباً على أساليب التوثيق المحترف ليتمكنوا من أداء عملهم بطريقة علمية وبمعايير دولية، قابلة للاستخدام لاحقاً كأدلة جنائية.

ويعتمد الناشطون في توثيق الانتهاكات بحق الأشخاص على المقابلات الحية وتصوير الشهادات التي يظهر فيها الوجه والأوراق الرسمية أو أي إثبات عن الهوية وتؤخذ الشهادة مراراً وتكراراً بهدوء وبطء مع فواصل زمنية كأي تحقيق أمني، للتوصل في النهاية إلى رواية متكاملة عن الأحداث. كذلك، تؤخذ شهادات من محيط الضحية بصفتهم شهود عيان. أما في توثيق الدمار الممنهج للأحياء فتستخدم الماسورات لتحديد الأبعاد في أضرار المباني كأداة مقارنة أو قياس. ومن أصعب الشهادات وأقساها تلك المتعلقة بالاغتصاب وهو ما لا يكشف عنه مباشرة ويستغرق وقتاً طويلاً جداً، خصوصاً إذا تعلق بالرجل. وإذ

يعمل هؤلاء الناشطون بصمت وسرية تامة، فإنهم يتواصلون مع جمعيات حقوقية دولية ومحامين يعملون بدورهم على إعداد ملف قضائي ضد نظام بشار.

* لماذا يجري توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سورية إن لن يتمّ اعتبارها دليلاً في المحكمة الدولية؟

– يجب أولاً التمييز جيّداً بين توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وبين عملية التحقيق في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. خلال محاكمة زعيم الجماعات المسلحة في الكونغو توماس لوبانغا في المحكمة الجنائية الدولية، استغرق النقاش حول المشاكل المترتبة عن اللجوء إلى الناشطين في مجال حقوق الإنسان لتجميع أدلة من أجل الدعاوى، الجنائية وقتاً طويلاً. واعتمد مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية خلال التحقيق الذي أجراه في جمهورية الكونغو الديموقراطية على وثائق وتقارير لتحقيقات أولية أجرتها منظمة غير حكومية. وتمّ استقاء المعلومات الواردة في تقارير المنظمة غير الحكومية من مصادر محلية ودولية معروفة. وتدل تجربة لوبانغا بوضوح على مدى صعوبة الاعتماد على الناشطين وعلى المنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان لجمع الأدلة. صحيح أنّ مكتب المدعي العام كان قادراً على إدانة لوبانغا على رغم المشاكل التي واجهت التحقيق، إلا أنّ اعتماد مقاربة مماثلة في قضية أكثر صعوبة قد يؤدي إلى تبرئة المتهم.

لكن، على رغم هذه المخاوف، تمّ العمل على إجراء توثيق مناسب لانتهاكات حقوق الإنسان ولخروقات القانون الدولي الإنساني مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وأصدرت حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بيانات علنية تدعو إلى توثيق "انتهاكات حقوق الإنسان".

والمسألة مرتبطة برأيي باعتقاد خاطئ مفاده أنّ الأدلة أو المعلومات التي تمّ الكشف عنها في إطار عملية التوثيق لا تملك قيمة إثباتية أمام المحكمة الجنائية الدولية. غير أنني لا أوافق على ذلك. لقد ناقشتُ هذه المسائل مع مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية ومع عدد من المنظمات المعنية بهذه العملية وكوّنتُ تصوّراً بأنه طالما يتمّ اعتماد معايير إجرائية محدّدة تتلاءم مع نظام المحكمة الجنائية الدولية، ما من سبب يدعو إلى عدم استخدام هذه الأدلة في المحكمة الجنائية الدولية. يجب أن يتمّ جمع الأدلة وفق المعايير الدولية المتعارف عليها وأن تكون هذه العملية شفافة بالكامل وأن تجسّد مبادئ المساءلة.

وفي ما يتعلق بالسؤال عن سبب ذلك فالإجابة بسيطة جداً. قد تضمحل القيمة الإثباتية لأدلة الجرائم بسرعة إن لم يتمّ جمعها عند وقوع الجريمة أو بعد فترة وجيزة على وقوعها. يجب توثيق الأدلة الجنائية في شكل دقيق وتحليلها وصونها من دون أي تأخير. وقد يستفيد مرتكبو هذه الجرائم من مرور الوقت. ففي حال لم يتمّ توثيق الجرائم في شكل مناسب الآن، سيتم تضييع فرصة مهمّة ولن يتمّ سوق الجناة سواء أمروا بارتكاب الجرائم أو نفذوها في شكل مباشر إلى العدالة وسيفلتون من العقاب.

* من هي الهيئات أو الجهات المخوّلة إجراء التحقيق وتالياً توثيق هذه الانتهاكات؟

– لا وجود لقاعدة تحدّد هوية الشخص الذي يجب أن يجري التحقيقات. لكن، في حال مشاركة عدد كبير من المجموعات في العملية، تتقلّص القيمة الإثباتية للأدلة. ولغاية فترة ليست ببعيدة، كان التنسيق شبه غائب. إلا أن هذا الواقع بدأ يتغيّر. يعزّز المجتمع الدولي جهوده لإعداد عملية متماسكة وشاملة هدفها جمع الموارد بغية توثيق الجرائم في شكل مناسب. لقد حاولتُ دفع هذه العملية إلى أبعد ما يمكن كي أؤمن التنسيق مع المجموعات المعارضة. فمن المهمّ أن تعتمد المجموعات المعنية كافة بعملية توثيق الجرائم المعايير نفسها. أعطى المجتمع الدولي أولوية لعملية المساءلة التي تتضمن توثيق الجرائم من خلال إنشاء مركز أو مكتب لتوثيق جرائم الحرب. وعلى رغم مشاركة عدد كبير من المجموعات في العملية بما فيها لجنة التحقيق في الأمم المتحدّة والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومنظمة "هيومان رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية ومجالس التنسيق المحلية والمجموعات المعارضة الأخرى فضلاً عن عدد من الهيئات التي تُعنى بتوثيق مسائل اللاجئين والقضايا الإنسانية مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدّة، لا تستفيد كثيراً الهيئات أو المنظمات المختلفة التي تتّبع الأجندة نفسها إن لم تنسّق فيما بينها. وقد أصبح ذلك واضحاً جداً.

* هل يعدّ توثيق الانتهاكات في هذه المرحلة التي لا يزال فيها العنف مستمراً خطوة أولى باتجاه قيام محكمة دولية؟

– نعم، هذا ممكن. فمن بين الأسباب التي دفعتني إلى المشاركة في عملية توثيق الجرائم المرتكبة ضد المدنيين على مرّ السنة الماضية هو ضمان حصول عملية قضائية مناسبة لمعاقبة مرتكبي الجرائم ومساعدة الضحايا.

* في حال تمّ إصدار قرار بإنشاء محكمة دولية من أجل سورية، هل ستتبع مثال رواندا أو البوسنة؟ لماذا؟ ولم لا؟

– يستحيل معرفة الشكل الذي ستكون عليه المحكمة الدولية. فثمة خيارات مختلفة متاحة. يقضي أفضل سيناريو مثلاً بأن يحيل مجلس الأمن في الأمم المتحدّة الوضع في سورية على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. لكن، في ظلّ المناخ السياسي الحالي من غير المرجح أن تُحلّ الأمور في المدى القصير. يبدو أن روسيا والصين مصممتان للأسف على منع أي عملية تهدف إلى وضع حدّ للأزمة الإنسانية الحالية ومن غير المرجح على ما يبدو أن يغيرا موقفهما في المدى القصير. كما يصعب فهم موقف روسيا والصين لا سيّما أنّه يتمّ إحالة الوضع على المحكمة الجنائية الدولية وليس الأفراد. وفي حال دعمت روسيا والصين التبرير الذي قدّمته الحكومة السورية ومفاده أنّ تصرفها هو ردّ على المجموعات الإرهابية المسلحة، الأمر الذي يبدو سخيفاً، فلا يتطلّب "الوضع" إجراء أي تحقيق دولي.

* وإذا لم يُحَلْ "الوضع" على المحكمة الجنائية الدولية فما هو البديل؟

– لا يتطلّب إنشاء محكمة خاصة بجرائم معيّنة مثل تلك التي قامت في رواندا أو يوغوسلافيا السابقة، قراراً صادراً عن مجلس الأمن في الأمم المتحدّة. يضعنا ذلك أمام خيارين محتملين. الخيار الأول يقضي بإنشاء مؤسسة خارج مجلس الأمن في الأمم المتحدّة برعاية جامعة الدول العربية على الأرجح أو مؤسسة محلية تحظى بدعم دولي مثل غرفة جرائم الحرب في البوسنة على رغم أنّ هذه المؤسسات لا يمكن أن تقوم إلا بعد سقوط الحكومة السورية الحالية.

وفي ما يتعلّق بالمرجح حصوله، آمل في أن يتمّ إحالة الوضع على المحكمة الجنائية الدولية إلا أنني أعتبر أن قيام مؤسسة محلية تحظى بدعم دولي شبيهة بتلك التي أنشئت في البوسنة هو الخيار المرجّح والأكثر استدامة. حتى لو تمّت إحالة الوضع على المحكمة الجنائية الدولية، يمكن إجبار بضعة أفراد فحسب على المثول أمام المحاكمة وستبقى الحاجة إلى عملية محلية قائمة. كما ثمة حاجة إلى طرح استراتيجية انتقالية للعدالة على المدى الطويل تذهب أبعد من المحاكمات.

* ماذا عن مثال الرئيس السوداني عمر البشير الذي صدرت بحقه مذكرة توقيف دولية لكنه لم يمتثل؟

– يحيل السؤال إلى حالات عدم الامتثال لقرار المحكمة الجنائية الدولية. يثير السؤال برأيي مسألة مهمة هي الآتية: هل سيتمّ تسليم زعيم سياسي رفيع المستوى في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في حال إدانته؟ لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال. إلا أنه يدل على عجز المحكمة الجنائية الدولية في أوضاع مماثلة ويدفعنا إلى التساؤل عما إذا كانت إدانة زعيم سياسي في ظلّ غياب التنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية كفيلة بإصلاح الوضع. للأسف وحده الوقت كفيل بمساعدتنا على معرفة ما إذا كان سيستفيد أي زعيم سياسي قد يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية من غياب التنسيق أو من الإفلات من العقاب.

* يستخدم الإعلام والناشطون السوريون على السواء "جريمة حرب" و "جريمة ضد الإنسانية" في شكل اعتباطي ومن دون أي تعريف واضح. ما هو الفرق القانوني وأي منهما ينطبق على سورية؟

– عرف القانون الدولي الإنساني الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. تحدّد معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية وأركان الجريمة المبدأين اللذين تمّ تحديدهما أيضاً في شكل واضح في القانون الدولي. في ما يأتي أمثلة عن الجريمتين في ما يتعلّق بعمليات القتل. والجدير ذكره أن ثمة أركاناً مختلفة لجرائم مختلفة مثل الاغتصاب أو القتل أو النقل القسري للسكان...

الجرائم ضد الإنسانية

القتل الذي يشكّل جريمة ضد الإنسانية

1– أن يقتل المتهم شخصاً أو أكثر.

2– أن يرتكب السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين.

3- أن يعلم مرتكب الجريمة بأنّ السلوك جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم.

- تعدّ الجرائم ضد الإنسانية من أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره وتبرّر نشوء المسؤولية الجنائية الفردية وتستتبعها وتتطلب حصول سلوك محظور بموجب القانون الدولي المطابق عموماً الذي تعترف به النظم القانونية الرئيسة في العالم.

- يقدم العنصران الأخيران لكل واحدة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية السياق الذي يجب من خلاله اتخاذ هذا الإجراء. توضح هذه العناصر ما يشترط من مشاركة وعلم هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين. إلا أنه لا ينبغي تفسير العنصر الأخير بكونه يتطلب إثبات علم المتهم بجميع خصائص ذلك الهجوم أو بالتفاصيل الدقيقة للخطة أو السياسة التي تتبعها الدولة أو المنظمة. ففي حالة ظهور الهجوم الواسع النطاق والمنهجي ضد السكان المدنيين يشير شرط القصد في العنصر الأخير إلى استيفاء هذا العنصر المعنوي إذا نوى مرتكب الجريمة مواصلة هذا الهجوم.

- يفهم أنّ "الهجوم المباشر ضد السكان المدنيين" في سياق هذا العنصر يعني سلوكاً يتضمن ارتكاباً متعدداً للأفعال ضد أي سكان مدنيين تأييداً لدولة أو سياسة تنظيمية بارتكاب هذا الهجوم. ولا توجد ضرورة لأن تشكل الأفعال عملاً عسكرياً. ومن المفهوم أن "السياسة الرامية إلى القيام بهذا الهجوم" تستدعي أن تقوم الدولة أو المنظمة بتعزيز أو تشجيع فعلي للهجوم ضد السكان المدنيين.

جرائم الحرب:

جريمة الحرب المتمثلة في القتل

1- أن يقتل مرتكب الجريمة شخصاً واحداً أو أكثر.

2- أن يكون ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص ممن تشملهم بالحماية اتفاقية أو أكثر من اتفاقيات جنيف لعام 1949.

3- أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت ذلك الوضع المحمي.

4- أن يصدر السلوك في سياق نزاع مسلح دولي ويكون مقترناً به.

5- أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

يشكّل الاغتصاب أصعب قضية يمكن توثيقها في المجتمع العربي إلا أنها دليل دامغ في هذا الإطار.

* كيف تتعاملون مع هذه المسألة الحساسة؟ ما الذي يتمّ فعله لإقناع الضحايا بالكلام؟ وما هو عدد الضحايا "الكافي" لبناء قضية أمام القانون الدولي؟

– يصعب توثيق الاغتصاب في أيّ مجتمع كان، والمجتمع العربي الذكوري يزيد الأمر صعوبة. يواجه توثيق الاغتصاب خلال النزاع صعوبات محدّدة. والجدير ذكره أن الاغتصاب خلال النزاع لا يقتصر على النساء بل يتعرض الرجال أيضاً للاغتصاب وهو ما يعتبر عاراً كبيراً في المجتمع العربي. يعدّ الاغتصاب محاولة لإظهار السلطة والقوة وهو يهدف إلى إخضاع الضحية. إنه شكل من أشكال التعذيب المنهجي. ويجب إيلاء توثيق جرائم مماثلة عناية واهتماماً بالغين. يعدّ استخدام المحققين والمرشدين المدرّبين لهذه الغاية أمراً ضرورياً جداً. والأهم من ذلك كله، ضرورة أن تكون إعادة تأهيل ضحايا الاغتصاب والتعذيب أساس أي استراتيجية انتقالية في سورية.

روسيا : نقف مع النظام السوري ونرفض تغييره

الحياة (20.5.2012)

قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي ميخائيل مارغيلوف امس إن بلاده ما زالت تعارض فكرة تغيير النظام في سورية باستخدام القوة، موضحاً «لا يمكن تغيير النظام بالقوة. يجب ان يتمكن السوريون من تسوية مسائلهم بأنفسهم»، مشدداً على ان موسكو لا ترى بديلاً عن حل أزمة سورية داخلياً.

وقال مارغيلوف، في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» إن موسكو ترى أن حل الأزمة السورية «لا يتأتى إلا بمساعدة السوريين أنفسهم لكي يتمكنوا من التوصل إلى تفاهمات في ما بينهم».

ورفض المسؤول الروسي الربط بين اعتذار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن حضور قمة الثماني في اميركا والخلافات بين موسكو والغرب في شأن إيران وسورية. وقال موضحاً: «ليس وراء حضور هذا الزعيم أو ذاك أعمال قمة الثماني أو غيابه عنها أسباب سياسية عميقة، ولا داعي للبحث عن دوافع خفية حيث لا وجود لها. لقد أوضح كل من بوتين ومدفيديف بصورة مفصّلة أسباب تبادل الأدوار الذي حصل. وأنا أعتقد بأن هذا الشرح يجب قبوله بدلاً من البحث عن مغزى خفي لما حدث. وفي ما يخص المسألتين الإيرانية والسورية... بالفعل تعد هاتان المسألتان من المواضيع المحورية أثناء مناقشة مسألة الأمن الدولي. كانت روسيا ولا تزال ترى أن الأزمة السياسية السورية يمكن حلها عبر طريق وحيد هو مساعدة السوريين أنفسهم بأقصى ما يمكن لكي يتوصلوا إلى حلول وسط وإلى تفاهم سياسي متبادل. وجميع السبل الأخرى غير مقبولة».

وحول هل تمتلك القيادة الروسية صورة واضحة عما يحدث في سورية، قال «بالطبع لدى الرئيس الروسي صورة واضحة عما يحدث في سورية، لكن من حقه أن يستخلص من التحليلات التي تُقدَّم له استنتاجاته الخاصة».

وتابع: «ما يهم موسكو هو تداعيات الأزمة السورية في حال سقوط نظام بشار».

وأشار مارغيلوف إلى ضرورة عدم النظر إلى الوضع في سورية بمعزل عن «الربيع العربي»، والذي يسميه بعض المحللين، وفق ما قال مارغيلوف، بـ «الشتاء الإسلامي».

وأضاف المسؤول الروسي أن «سورية لاعب محوري في عملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الوضع فيها يثير قلقاً بالغاً في العالم العربي وفي إسرائيل».